



(السنغال)	السيد سيك	الرئيس
السيد إيتشوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد غونثاليث دي ليناريس بالو	إسبانيا	
السيد غاسبار مارتينس	أنغولا	
السيد روسيلي	أوروغواي	
السيد فيتريينكو	أوكرانيا	
السيد شين بو	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد سواريث مورينو	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيد إبراهيم	ماليزيا	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد رايكروفت	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد تولا	نيوزيلندا	
السيدة سيسن	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد ييسو	اليابان	

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا (من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

لقد زار مجلس الأمن ذلك البلد من أجل إجراء مناقشات مع أصحاب المصلحة الوطنيين إزاء الحالة السياسية الحالية في البلد، بالنظر إلى الاضطرابات الأخيرة الناجمة عن التأخير في العملية الانتخابية، وإزاء التحديات الأمنية المتعلقة على وجه الخصوص بحماية المدنيين ومكافحة الجماعات المسلحة في شرق البلد.

وكما ذكرت، زار المجلس كينشاسا وبيني، في كيفو الشمالية. وفي كينشاسا، اجتمع مجلس الأمن مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة. وعلى وجه الخصوص، اجتمع المجلس مع الرئيس، ورئيس الوزراء، وممثلي الأغلبية الرئاسية، والمعارضة التي وقعت على اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأولئك الذين لم يوقعوا عليه. وتمكننا أيضا من الاجتماع مع المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، وممثلي منظمات حقوق الإنسان، ورابطات الشباب والرابطات النسائية. كما أجرينا مع قيادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبادلا مفيدا جدا للآراء. وفي بيني، تمكن المجلس من الاجتماع مع مختلف ممثلي بعثة الأمم المتحدة، وحاكمي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك عمدة بيني وقادة القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما اجتمع المجلس مع ممثلي السكان المحليين الذين كانوا ضحايا الفضائع التي وقعت مؤخرا.

ومن أجل محاولة استخلاص الدروس الرئيسية للبعثة، أتاحت البعثة المجال أمام مجلس الأمن لنقل رسالتين. الرسالة الأولى هي أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تشهد نقطة تحول في تاريخها: حيث من الممكن، للمرة الأولى، أن يكون هناك انتقال سلمي للسلطة بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس كابيلا. وهذا في حد ذاته سبب للأمل، ولكن لتحقيقه، ستعين على جميع القوى السياسية في البلد التوحد من أجل الاستجابة لرغبات الشعب الكونغولي. ويظل الحوار أفضل الطرق الممكنة للتغلب على الاختلافات التي لا تزال قائمة. أما الرسالة الثانية التي استطعنا نقلها فهي أن

إحاطة مقدمة من بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا (من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الممثلين الدائمين للبلدين اللذين شاركا في قيادة بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، وهما فرنسا وأنغولا.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفرنسا لإدلاء بيان بشأن بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر بجرارة الأمانة العامة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتمكينها مجلس الأمن من القيام ببعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. كما أود أن أشكر الرئاسة السنغالية. ونود أن نواصل العمل مع الأمانة العامة لنستخلص كل ما يمكننا استخلاصه من دروس من تلك البعثة الهامة. وأود أيضا أن أشكر بإخلاص أنغولا على الشراكة المتينة التي أقمناها أثناء رحلتنا من كينشاسا إلى بيني ثم إلى لواندا. وسأركز ملاحظاتي على زيارتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تلك هي الرسالة العامة التي نقلها مع أعضاء المجلس الـ ١٥ إلى جميع الجهات السياسية الفاعلة التي اجتمعنا معها. وستكون الحلول التوفيقية ضرورية على كلا الجانبين، ونأمل أن تسود روح المسؤولية لدى القادة السياسيين. إن الوساطة التي يقوم بها حاليا المؤتمر الأسقي الوطني للكونغو تستحق دعمنا. إذ إنها تنطوي على إمكانية جلب الطرفين إلى الحل التوفيقية الضروري لجمهورية الكونغو الديمقراطية كي تشهد انتقالا سلميا بعد ١٩ كانون الأول/ديسمبر.

ولا يزال المجلس يدرك حالة السكان المدنيين في شرق البلد. ويجب فعل كل شيء لحمايتهم. وكان هذا أيضا عنصرا أساسيا لزيارتنا. وزار مجلس الأمن للمرة الأولى بيني بغية الإعراب عن تضامنه مع ضحايا أعمال العنف التي وقعت مؤخرا. وقد أولينا اهتماما بالغا للإعراب عن هذه النقطة. إن الفئات المرتكبة في هذه المنطقة خلال السنتين الماضيتين تشكل تحديا لنا جميعا، لكرامة الإنسان ولتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة ككل.

وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لن يكون هناك أمن دائم ما دامت الجماعات المسلحة غير المشروعة ناشطة في المنطقة. وتمكن المجلس من التوصل إل أن هذه مشكلة تتطلب استجابة شاملة: سيكون لها جانب عسكري، بفضل بعثة منظمة الأمم المتحدة والقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اللتين تقفان على أرض الواقع، وكذلك جوانب سياسية وقانونية، في شكل مكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وإغلاق الشبكات المحتكرة التي تمكن هذه الجماعات من البقاء، ومقاضاة مرتكبي الفظائع. والتعاون فيما بين بلدان المنطقة أمر أساسي لتحقيق هذه الأهداف.

وفي هذا السياق، أعرب المجلس عن دعمه القوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي استهدفها هجوم غير مسبوق وقع في ٨ تشرين

الجميع يتوقع إجراء انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة ومفتوحة وشفافة وسلمية في أقرب وقت ممكن، بما يتفق مع الدستور الكونغولي. ويتعين الآن على جميع القوى السياسية أن تكفل أن يظل البلد على مسار السلام وأن تعزز مؤسساته الديمقراطية.

وردا على هاتين الرسالتين، اللتين جرى نقلهما بطريقة متحدة جدا من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن، أعرب جميع محاورى المجلس عن رغبتهم في تجنب حلقة جديدة من العنف بعد الأحداث المأساوية التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأكدوا لنا استعدادهم لمواصلة المناقشات التي تلت اتفاق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في إطار أوسع نطاقا وشمولا للجميع من أجل التوصل إلى خريطة طريق واضحة ودقيقة استنادا إلى توافق آراء واسع النطاق يجعل من الممكن تحقيق الانتقال ضمن جدول زمني محدد.

وقد شجع مجلس الأمن بوضوح جميع الأطراف الفاعلة على مواصلة هذه المناقشات كي يتسنى إجراء العملية الانتخابية في مناخ سلمي حيث تسود روح التوافق في الآراء الذي سيضم جميع القوى السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما شجع المجلس الأطراف على اتخاذ ما يلزم من تدابير بناء الثقة، من قبيل تعليق الإجراءات القضائية المتخذة لأغراض سياسية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والتزام واضح من جانب الجميع باحترام الدستور، وفتح الحيز السياسي للسماح للمناقشات المقرر عقدها في ظروف سلمية وتكفلها بتحقيق نتائج سريعة وإيجابية.

ودعا المجلس أيضا إلى أن تقترن هذه العملية بإجراء نقاش سياسي حر وبناء، حيث تكفل حرية الرأي والتجمع وإمكانية الوصول العادل إلى وسائل الإعلام، وحيث يكفل أيضا الأمن وحرية التنقل. ودعا مجلس الأمن السلطات الكونغولية إلى إعادة إشارة بث إذاعة فرنسا الدولية، ورفع الحظر المفروض على المظاهرات. ودعا أيضا القوات المعارضة، من جانبها، إلى التصرف بروح المسؤولية وضمان أن تكون مظاهرها سلمية.

وكان الاجتماع الأول مع النائبة الأولى للرئيس، السيدة جوانا لينا راموس، المسؤولة عن الجمعية الوطنية لأنغولا، وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية واللجنة الوطنية للأمن. وقمت أنا ونائب الممثل الدائم لفرنسا، السيد ألكسيس لاميك، بوصفنا قائدي البعثة، بتحديد هدف البعثة، وهو أن تناقش مع السلطات الأنغولية التدابير الكفيلة بتحقيق الالتزام الجاد من جانب الأطراف السياسية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتغلب على المأزق السياسي، والمساعدة على استعادة الثقة فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة وتهيئة الظروف من أجل إجراء حوار شامل للجميع يفضي بالبلد إلى إجراء انتخابات عادلة وديمقراطية وشفافة تسمح بالانتقال السلمي للسلطة. وحث المجلس مرة أخرى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على احترام الدستور وسيادة القانون في البلد، وشجعها على مواصلة تحقيق الاستقرار والتهديئة من خلال الحوار الديمقراطي والشامل للجميع الذي وتجييد إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد سلّط نائب رئيس البرلمان الأنغولي الضوء على أن السلطات الأنغولية على علم بالأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشعر بالقلق إزاءها، بكل ما لها من آثار سلبية محتملة على أنغولا وبقية المنطقة. ولذلك، فهي تدعو إلى إجراء حوار شامل للجميع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستشهدة بأنغولا مثلاً - وهي بلد مزقه ما يقرب من ٣٠ عاماً من النزاع المسلح الذي أودى بحياة الآلاف من الناس، ولكنه تمكن رغم ذلك من تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، وذلك في المقام الأول من خلال الحوار.

ثم اجتمعت البعثة مع نائب رئيس جمهورية أنغولا، السيد مانويل فيسينتي، يرافقه وزير الدولة ورئيس جهاز الأمن، السيد فييرا دياس جونيور، ووزير الشؤون الخارجية، السيد جورج شيكوتي، ومساعد الرئيس للشؤون الدبلوماسية،

الثاني/نوفمبر. واستمعنا أيضاً لرسالة ممثلي المجتمع المدني في بيبي، التي دعت إلى أن تكون البعثة أكثر فعالية. وبالفعل، يجب عليها أن تتكيف مع التحديات الجديدة وأن تظهر قدراً أكبر من صلابة العود والمرونة حتى تكون فعالة بقدر الإمكان. وكان هذا هو موضوع مناقشات المجلس مع قادة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسواصل هذه المهمة بالتنسيق مع الأمانة العامة. ويثق مجلس الأمن بثقة كبيرة في بعثة منظمة الأمم المتحدة، التي يمكنها أن تعول على دعم المجلس في هذه المرحلة حيث يجب عليها أن تتكيف مع التحديات الجديدة.

كانت تلك بعض الاستنتاجات الرئيسية والدروس المستفادة التي أردت أن استرعي انتباهكم إليها، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأنغولا ليدلي ببيان بشأن زيارة مجلس الأمن إلى أنغولا.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى زميلي، الممثل الدائم لفرنسا، السيد فرانسوا دولاتر، في توجيه الشكر، أولاً، لرئاسة مجلس الأمن، وبعد ذلك، لجميع الزملاء الذين انضموا إلينا في البعثة إلى كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا.

يشرفني جداً أن أقدم إلى المجلس تقريراً عن نتائج الجزء الأنغولي من بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. لقد تبادلت البعثة الآراء مع السلطات في أنغولا، التي ترأس حالياً المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بشأن السبل الكفيلة لمنع تفاقم الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك كانت البعثة أساساً، بعثة ذات طابع وقائي، وهو ما أعتقد أننا اتفقنا عليه.

وفي جلستنا الختامية مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في أنغولا، أكدت البعثة من جديد الحاجة إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن الجدول الزمني للانتخابات واتخاذ تدابير لبناء الثقة من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأهمية الانتقال السلمي من حكومة الرئيس كاييلا بعد إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية.

وفي الختام، اتفقت بعثة المجلس ومحاوروها الأنغوليون على بذل جهود لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في احتياز الفترة الصعبة التي يمر بها البلد وعلى أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل تشجيع إجراء حوار سياسي مثمر واحترام سيادة القانون ووضع جدول زمني انتخابي يحظى بالمصداقية - وكل ذلك لصالح السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة وسط أفريقيا. كما أود أن أذكر بالفكرة التي نتشاطرها بأن المجلس هو الأداة الرئيسية لمساعدة المنطقة، ولا سيما بلدان منطقة البحيرات الكبرى، في إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية برؤية مشتركة، يتشاطرها المجلس وبلدان المنطقة، ولا سيما أنغولا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أشكر جميع أعضاء المجلس والأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة على الطريقة الرائعة التي أدوا بها المسؤوليات الهامة الملقاة على عاتقهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

السيد كارلوس فونسيكا. وخلال الاجتماع، طالبت بعثة مجلس الأمن بضرورة الحيلولة دون انزلاق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الفوضى والعنف، وهي حالة يمكن أن تؤثر على جميع البلدان المجاورة والمنطقة ككل. وأكد نائب رئيس أنغولا لبعثة مجلس الأمن أن أنغولا ترصد الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باهتمام وقلق كبيرين، مشدداً على أن الحكومة الأنغولية أعربت عن موقفها بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في البيان الذي صدر قبل يومين من وصول بعثة مجلس الأمن إلى لواندا. ويعيد هذا البيان، الذي جرى إطلاع أعضاء المجلس عليه، تأكيد سياسة أنغولا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويشدد على وجوب صون السلام والاستقرار في ذلك البلد، لأنه أمر حاسم لتحقيق السلام والأمن الإقليميين ولا سيما في منطقة وسط أفريقيا.

كذلك أعرب بيان أنغولا عن اقتناعها بأن النزاع السياسي يجب أن يُحل عن طريق الحوار وليس عن طريق العنف أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة، ودعا الأطراف إلى مواصلة الحوار والمفاوضات وتجنب المواجهة والعنف مهما كلف الأمر. وأكد نائب الرئيس للبعثة أن أنغولا، بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك كبلد مجاور وصديق لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ستظل مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي، ولا سيما مع مجلس الأمن، من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.